التفتيش التربوي :الأستاذ سلمان زين الدين

ألقى المفتش التربوي الأستاذ سلمان زين الدين كلمة التفتيش التربوي ودوره في تطوير المناهج معتبرًا أن المناهجُ التربويةُ تلعب دورًا مهمًّا في حياةِ المجتمعاتِ والأفرادِ، من خلالِ سعيِها الى تحقيقِ أهدافِ المجتمعِ والفردِ وأحلامِهما، وهيَ تنطلقُ من الواقعِ ومعطياتِهِ وتستشرفُ الحاجاتِ المستقبلية. ولأنّ الواقعَ متحرّكٌ ، والمستقبلَ ليسَ معطًى نهائيًّا، تسعى المجتمعاتُ الحيويةُ الى تطويرِ مناهجِها دوريًّا، بما يلبّي مقتضياتِ الواقعِ، ويواكبُ حركةَ المستقبل. فالمناهجُ الجامدةُ محكومٌ عليها بالبقاءِ خارجَ العصر، ما يجعلُ عمليةَ تطويرِ المناهجِ واجبًا وطنيًّا بامتياز.

في لبنانَ، عرفَتِ المناهج فترتين اثنتين طويلتين من الجمود، على الأقل، امتدت الأولى قرابة ثلاثة عقود، من أواخر الستينيات حتى أواخر التسعينيات من القرن الماضي، وقد يعود السبب في ذلك، في جانب منه، الى الحرب الأهلية التي شهدها وطننا، وامتدت الثانية عقدين اثنين، من العام ١٩٩٧ حتى اليوم، والسبب في هذه الفترة ليس الحرب بالتأكيد، فحين صدرت المناهج الأخيرة بالمرسوم ١٠٢٢٧ تاريخ ٨ / ٥ /١٩٩٧، نصت المادة الثالثة منه، في بندها الثاني، على ما حرفيته: "تعتبر المناهج التعليمية قيد الدراسة المستمرة من قبل المركز التربوي للبحوث والانماء، وتجري اعادة النظر فيها كل أربع سنوات على الأقل، تُعدَّل بنتيجتها المناهج وفقًا للأصول". ومع هذا، مرّ عَقدان حتى الآن ولم يجر تطبيق هذا النص، على أمل أن يُشكّل مشروع "تطوير المناهج نحو مناهج تفاعلية"، الحالي، البداية الفعلية لتدارك التأخر الحاصل، فأن تأتي متأخرًا خير من أن لا تأتي أبدًا.

واذا كان وضع المناهج ينطلق عادة من الواقع ويستشرف المستقبل، فانّ عملية تطويرها تخضع للقاعدة نفسها، ولكي تؤتي هذه العملية ثمارها المرجوّة، لا بدّ من الوقوف على آراء العاملين، على الأرض، في تطبيق المناهج، من أساتذة ومعلمين، وآراء المكلفين قانونًا مراقبة التطبيق، من مفتشين تربويين، واشراك الفريقين في هذه العملية، فأهل مكة أدرى بشعابها. واذا كان تطوير المناهج حاجة ملحّة لمواكبة التطور، فهذا لا يعني أبدًا أن يتم التطوير بشكل متسرّع أو مرتجل أو تحت وطأة مهل زمنية قصيرة، وفي الوقت نفسه يجب ألاّ تكون المهل مفتوحة. أمّا اسقاط نظريات تربوية وأكاديمية، من فوق، دون دراسة الواقع ومتطلّباته، والمستقبل وحاجاته، فمن شأنه الاخلال بترابط المناهج أفقيًّا وعموديًّا، والخروج بالتعديل عن مساره وأهدافه.

في النص، نصت المادة ١٥ من المرسوم ٢٤٦٠ تاريخ ٩ / ١١ / ١٩٥٩، المتعلق بتنظيم التفتيش المركزي، على ما يلي: "تؤدي المفتشية العامة التربوية مهمتها في الحقل التربوي، وتفتش

جميع معاهد التعليم الرسمي على اختلاف درجاته ومراحله وأنواعه وفروعه، فتراقب بوجه خاص: – سير العمل في هذه المؤسسات التعليمية. – كفاءة أفراد الهيئة التعليمية وكيفية قيامهم بواجباتهم ومسؤولياتهم. – مدى تطبيق أنظمة التعليم ومناهجه. – مراقبة المرشدين التربويين وكيفية قيامهم بواجباتهم".

واذا كان النص، في الجزئية المتعلقة بالمناهج، يحصر دور المفتشية العامة التربوية في مراقبة مدى تطبيقها، فان حركة الواقع تخطت هذا الدور الى المشاركة الفعلية في وضعها، والانخراط في مختلف الأنشطة المتعلقة بها.

في الواقع، وبالعودة الى مناهج التعليم العام الصادرة بالمرسوم ١٠٢٢٧ تاريخ ٨ / ٥ / ١٩٩٧، فقد شاركت المفتشية العامة التربوية في وضع المناهج، وتأليف الكتب المدرسية، ومواكبة الدورات التدريبية عليها، ومراقبة تطبيقها ميدانيًّا في مؤسسات التعليم الرسمي.

في مجال وضع المناهج، وبالانتقال من التعميم الى التعيين، فقد شارك المفتش العام التربوي الأسبق المرحوم الدكتور محمد كاظم مكي في عضوية الهيئة الاستشارية لوضع المناهج، وشغل دور المنسق العام في مادة "التربية الوطنية والتنشئة المدنية"، وهو دور على قدر كبير من الأهمية، تمخّض عن وضع كتاب موحّد في هذه المادة، تطبيقًا لما نصّت عليه وثيقة الوفاق الوطني، من توحيد الكتاب المدرسي في مادتي التربية والتاريخ، الأمر الذي تحقق في التربية، وما يزال التاريخ أسير الصراعات السياسية، ولأننا لا نحب الأضواء فقد مرّ هذا الانجاز مرور الكرام، الى حدّ أن كثيرًا من المسؤولين لا يعرفون أن ثمة كتابًا موحّدًا في مادة التربية، ويخرجون على الملأ بتصريحات تطالب بوضع كتاب موحّد فيها. وفي المجال نفسه، شارك سبعة مفتشين تربويين في وضع المناهج في المواد التعلّمية المختلفة.

في مجال تأليف الكتاب المدرسي، لعبت المفتشية العامة التربوية دورًا مهمًّا في عملية التأليف، فقد شارك ستة عشر مفتشًا ومفتشة في تأليف الكتب المدرسية، في المواد التعلّمية المختلفة، بعدد تسعة مفتشين تربويين في مادة التربية الوطنية، مفتش واحد في اللغة العربية، مفتشة واحدة في اللغة الفرنسية، مفتشة واحدة في اللغة الانكليزية، مفتشة واحدة في الترجمة والتعريب، مفتش واحد في الرياضيات، مفتش واحد في العلوم، ومفتش واحد في الجغرافيا.

في مجال الدورات التدريبية على المناهج الجديدة، واكب المفتشون التربويون معظم الدورات التدريبية التي أقيمت في دور المعلمين والمعلمات في الأقضية المختلفة، وشارك بعضهم في شرح دروس

نموذجية جرى تصويرها من قبل المركز التربوي للبحوث والانماء، وشارك بعضهم الآخر في اطلاع المعلمين على كيفية استثمار كتب اللغة الفرنسية للحلقة الثالثة من مرحلة التعليم الأساسي.

في مجال مراقبة التطبيق في المدارس والثانويات، حضر المفتشون التربويون مئات الدروس، ونظموا بنتيجة ذلك التقارير اللازمة التي تتضمن الملاحظات والارشادات المفيدة.

هذا الدور نهضت به المفتشية العامة التربوية رغم النقص الكبير في مواردها البشرية، ايمانًا منها بأهمية المناهج في حياتنا التربوية والوطنية، وهي، اليوم، على أتم الاستعداد لمواكبة عملية تطوير المناهج وتعديلها بما يلبي مقتضيات الواقع، وينسجم مع روح العصر، رغم قلة الموارد البشرية والشغور الكبير في عدد المفتشين التربويين الذي لا يتعدى سبعةً وعشرين مفتشًا تربويًّا في كل لبنان. فنحن معنيّون بهذه العملية، ولن ندّخر وسعًا في المشاركة في كلّ ما يحدّث مناهجنا، وينهض بمؤسسات التعليم الرسمي.